الديحاني: الجمعيات الكويتية تقوم بدور ريادي في ميادين العمل الخيري في المنطقة والعالم

6

مشروع السالمي والشدادية كذبة سياسية لا تغتفر وسقطة لا يمكن أن تنقذ حكومة

الحجرف: الوزير الروضان يضلل ويخدع القيادة السامية

◆ يا وزير التجارة جاوب على الأسئلة وإصعد المنصة «ومن فمك أُدينك».. والمحاور «بلاوي»

◆ توزيع 700 قسيمة مشروع ورقي استهلاكي بهدف تمرير إنجاز لن يرى النور

◆ تضليل الشارع والشباب استهتار سياسي وتسويق «فاشل» لإنقاذه من الاستجواب

استعرض النائب مبارك الحجرف وثائق وأشرطه فيديو عن فضيحة جديدة وقع فيها وزير التجارة خالد الروضان وكانت من العيار الثقيل مؤكداً أن إقحام المقام السامي في تجاوزاته ومخالفاته وبطولاته الورقية أمر لايمكن السكوت عليه وأن هذا الامر يعبر عن سلوك الوزير السياسي وهو الاستهتار السياسي واللامبالاة والتي مع الاسف أصبحت دليل قاطع على تمسكه بالكرسي الوزاري حتى لو كلفه ذلك إزعاج وتضليل المقام السامي والمواطنين والتلاعب بمشاعر الشباب الطموح ومشاريعهم.

وبين النائب الحجرف أن هذه التسجيلات المرئية الموثقة تثبت أن الوزير يقدم مشروع ورقي وكلام إستهلاكي للترويج الشخصي على حساب الصدق المهني والعمل المحترم وأن هذا التصورف لا يدع مجالاً للشك على إنحراف الوزير في عمله ومحاولة إستغلال أي أمر يمكنه أن يقوم به لا لشيء إلا ليبرهن للاخرين أنه يعمل مؤكدا أن هذا الامر شي مريع للغاية وقد آثرت أن لا استعراض لهذا الامر حتى أتاكد منه.

ومن جانب آخر وجهه النائب الحجرف أسئلة لوزير التجارة حول نية الهيئة العامة للصناعة توزيع 700 قسيمة في الشدادية والسالمي مؤكداً أن توقيت هذا المشروع أن كان دقيقاً يثير الريبة ومعتبراً أياه حبراً على ورق ، حيث نمى إلى علمي أن المشروع غير جاهز وهناك أعتراضات من مجلس الادارة المعينة بالامر وان الوزير تجاوز الكثير من الاجراءات ليحقق هذا الانجاز الوهمي والذي مع الاسف ضلل به لقيادة السامية واستغل أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة .

وبين النائب الحجرف أن حالة الاستهتار التي يمارسها الوزير لا يمكن استيعابها فمسابقته مع الزمن للاطالة بكرسيه بالوزارة لايمكن أن يسعفه بل سيستمر في الوقوع في الاخطاء لان ما بني على باطل فهو باطل مستغرباً انه كيف يقوم وزير بتسويق إنجاز لم يتم وعبارة عن أمنيات ومحاضر اجتماعات والمخرج الوحيد أنه قال أن الانجاز والتسليم قريباً مع العلم أن هذه الاراضي المزمع إقامته والقسائم والمصانع لم يتم

مبارك الحجرف

وضع « طابوقه» واحدة فيها وإنما هي محاضر اجتماعات و « برزنتيشن « إعلامي لا أكثر ولا أقل في حين كنا ننتمي أن يكون هذا الانجاز لصالح الشباب الكويتي والبيئة الصناعية بالكويت ولكن أن يكون الوزير الذي حطم أحلام الشباب في المشروعات الصغيرة لا يمكنه أن يبني فكرة قبل أن يكون مصنع لأي احد من رواد الاعمال من الشباب الكويتي.

وطالب النائب الحجرف الوزير الروضان بالاجابة على الاسئلة والالتزام بالمدة القانونية وفق الدستور حتى يمكن ضمها في محاور الاستجواب وفق القاعدة التي تقول « من فمك أُدينك !! « معتبراً أن هناك محاور و» بلاوي» خرجت من المواطنين الشرفاء كانوا متضررين من الوزير ستكون قيد الادارج والعرض وجاءت الاسئلة كالتالي :

1 – أرجوا تزويدي محاضر الاجتماعات والمراسلات الورقية والبريدية « الايميل « عن كل ما يخص مشروع الشدادية والسالمي بين مكتب الوزير وأعضاء مجلس الادارة المعني بالامر!

2 – أرجو تزويدي بجميع الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لإنشاء

صورة عن انتهاء العقد وقيمة المشروع

هذه القسائم او المنطقة المراد تنفيذ المشروع فيها ؟

3 – هل يوجد أعتراضات مسجلة وموثقة من أحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة وكيف تم التعامل فيها مع تزويدي بنسخه منها ؟

4 – هل تم استثناء مراجعة إدارية أو فنية أو دراسة مرتبطة بالموضوع وما هي الاسباب ومن هي الجهة المعنية بذلك وسبب تجاوز هذا الامر ؟

5 – أرجوا تزويدي باللائحة أو النظم الادارية المتبعة في توزيع هذه القسائم الصناعية وما هي ملاحظات أعضاء مجلس الإدارة عن آلية التوزيع ؟

6 – كيف سيتم تطبيق توصيات ديوان المحاسبة الخاصة بتوزيع أي مصنع أو قسائم خاصة إنما جاءت وفق تقرير ديوان المحاسبة 2016–2017 وكيف سيتم معالجتها ؟ وهل تعتبر مخالفة وتجاوز ؟

7 – كيف سيتم مراعاة مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الاراضي بين المصانع القديمة والتي لديها طلبات منذ عشرات السنين وبين المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والجديدة ؟

◆ كيف لوزير أن يدمر أحلام الشباب في المشروعات الصغيرة ويبني حلم آخر

8 – هل يوجد تنسيق بين المشروعات الصغيرة وبين الهيئة العامة للصناعة بشأن توزيع القسائم والمصانع وطبيعة هذا التنسيق مع تزويدي بجميع المستندات بهذا الشأن ؟

9 – هل لديكم خطة تسويقية لمشروع توزيع القسائم ومن هي الشركة الاعلامية التي ستقوم بهذا الامر سواء عن طريق إدارة العلاقات العامة بالهيئة العامة للصناعة أو مكتب الوزير وكم هي الميزانية ؟

10 – أعلنتم بشكل رسمي أنه سيتم الانتهاء من المشروع خلال سنتين الرجاء تزويدي بالخطة الزمنية أن وجدت بهذا الخصوص وما هي الاجراءات الفعلية للبدء في هذا المشروع ؟

11 – أعلنتم عن توزيع 700 قسيمة ، أرجوا تزويدي بكيفية الحصول على هذا الرقم دون وجود مخططات وموافقات من الجهات المعنية وعلى أي أساس تم إختيار المساحات المعلنة لكل قسيمة (1000 متر مربع).

12– متى سيبدأ فعلاً تنفيذ هذا المشروع سواء في منطقه السالمي والشدادية بشكل عملي وما هي الخطوات التي تمت مع الجهات المعنية خاصة (البلدية ، المرور ، البيئة ، ..... وغيرها).

13– أرجو تزويدي بالمخططات الخاصة بمشروع السالمي والشدادية – إن وجدت – ومن هي الشركة التي حصل على مناقصة المخططات وكيفية تأهليلها مع تزويدي بمراحل الانجاز لكل منطقة ؟

14 – هل موقع السالمي الحالي جاهز للعمل والتنفيذ ؟

15 – هل تم طرح مناقصة أو تأهيل للشركات التي ستقوم بتنفيذ البنية التحتية لمشروع السالمي وما هي المدة المقررة لهذا الامر ؟

16 – هل خاطبتم وزارة الكهرباء بشأن تزويد المواقع أعلاه بالكهرباء وما هي المدة الزمنية المتوقعة بهذا الخصوص ؟

17 – أرجو تزويدي بعقد مناقصة تأهيل الشدادية والذي تقدر قيمته 84 مليون ومتى تم توقيع العقد ومتي سينتهي وهل توجد أوامر تعبيرية ؟

السبيعي يسأل وزير التجارة عن سبب إعادة النيابة العامة لشكاوى النصب العقاري إلى الوزارة

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن سبب إعادة النيابة العامة شكاوى المواطنين من عمليات النصب العقاري إلى الوزارة مرة أخرى . ونص السؤال على ما يلي:كتبت وسائل الإعلام أنه بعد ساعات من إعلان وزارة التجارة والصناعة بإحالة 449 شكوى متعلقة بالنصب العقاري قامت النيابة العامة بإعادتها مرة أخرى نتيجة النقص الشديد بالمستندات وتهلهل الأوراق ما يدل على عدم الحرص كأنه إبراء للذمة .

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1– هل تمت إحالة أي شركة من الشركات للنيابة العامة من تاريخ 1–1–2017 حتى اليوم تتعلق بالنصب العقاري والاحتيال؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدنا بصورة من تلك الشكاوى والمستندات الثبوتية وما تم فيها سواء أمام النيابة العامة أو الإدارة العامة للتحقيقات أو القضاء.

2– يرجى تزويدنا بصورة من الشكاوى الـ449 المرفوعة من وزارة التجارة والصناعة والمقدمة للنيابة العامة والذي كتب عنها بوسائل الإعلام مرفقة بصور المستندات والاوراق التي تم ارسالها إلى النيابة.

3– إن صح الخبر المنشور ما رد النيابة العامة على الشكاوى الـ449؟ ولماذا قدمت تلك الشكاوى وبهذا الشكل الخالي من أهم المستندات؟

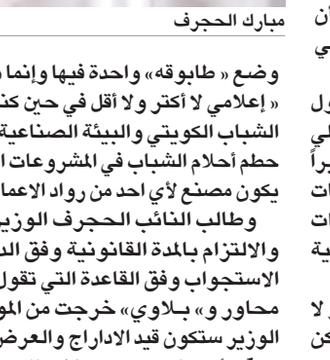

الحميدي السبيعي

الشاهين يسأل وزير المالية عن إجراءات وضمانات دمج «بيت التمويل» و«الأهلي المتحد»

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن تطورات صفقة اندماج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد وضمانات عدم وقوع عقوبات على المؤسسات الكويتية بسبب هذه الصفقة.

ونص السؤال على ما يلي:

لمّا كانت للأموال العامة حرمة، وكانت حمايتها واجبا على كل مواطن، ولمّا كان القطاع المصرفي من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، كما يعد النشاط المصرفي الإسلامي هو الأكثر نمواً في مجتمعاتنا العربية.

ولمّا كانت الإجراءات التمهيدية قد بدأت تشغل السوق منذ أشهر بصفقة محتملة لاندماج بيت التمويل الكويتي (بيتك) والذي يمثل أكبر وأول مصرف إسلامي في دولة الكويت، والبنك الأهلي المتحد والذي يُعد أكبر مجموعة مصرفية في مملكة البحرين، وذلك لتشكيل أحد أكبر البنوك في منطقة الخليج بأصول تصل إلى نحو 90 مليار دولار بحسب وكالات الأنباء العالمية .

ونظراً لتأثير عملية اقتصادية بهذا الحجم على الاقتصاد الوطني فإنه يتوجب أن تحاط بالشفافية والحوكمة والضمانات اللازمة حمايةً للأموال العامة وللاقتصاد الوطني.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

– هل قامت المؤسسات المالية المملوكة للدولة والمساهمة في المصرفين بدراسة آثار «الاندماج» على (المال العام) المساهم في هذين المصرفين؟

– هل قامت الأجهزة الرقابية المالية الحكومية بدراسة آثار الاندماج على الاقتصاد الوطني؟

– لما كان الاندماج بين مؤسسة مصرفية إسلامية وأخرى ربوية، فما ضمانات استمرار (بيت التمويل الكويتي) بالالتزام بالأحكام الواردة في مرسوم تأسيسه رقم 72 لسنة 1977 ووثيقة تأسيسه ونظامه الإسلامي فيما يتعلق بـ(الشريعة الإسلامية) وبند المعاملات والأموال الربوية؟

– من الثابت وجود سوابق عمليات مصرفية واستثمارية قد تكون مخالفة للعقوبات «الأمريكية» وربما الأممية بشأن التعامل المالي والتجاري مع جمهورية إيران، فما ضمانات عدم وقوع عقوبات أو تحمل مسؤوليات حالية أو مستقبلية على المؤسسات الكويتية و»التصنيف الائتماني» والقطاع المصرفي؟

أسامة الشاهين

هل يتحمل ديوان الخدمة المدنية مكافآت المشرفين على الاختبارات ؟

الدلال يسأل وزير التربية عن أسباب توقف اختبارات خريجي دورات المعاهد الأهلية في «التطبيقي»

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي قال فيه: جرت العادة سنوياً إجراء إختبارات لخريجي دورات المعاهد الأهلية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ليتم إعتمادها من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للتقديم لسوق العمل ، إلا أنه لوحظ مؤخراً توقف إختبارات خريجي دورات المعاهد الأهلية التي تعقدها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب دون معرفة الأسباب ، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي :

1. ما هي أسباب توقف إختبارات خريجي دورات المعاهد الأهلية في الهيئة العامة للتطبيقي والتدريب ؟ ومتى ستستأنف الإختبارات من جديد ؟ .

2.هل يتحمل ديوان الخدمة المدنية مكافآت المشرفين على الإختبارات بإعتبار أنها تقام أيام عطل رسمسة ، ولماذا لا تقام الإختبارات في أيام العمل العادية ؟ .

3. هل أوقف ديوان الخدمة المدنية صرف المكافآت وتوقفت الإختبارات منذ شهر ديسمبر الماضي 2017 مما عطل مصالح الطلبة المراد إختبارهم ؟ .

4. من هي الإدارة أو القسم العلمى أو الإداري في الهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب المسؤول عن تنظيم وإجراء هذه الإختبارات ؟ وهل أخذ رأي الإدارة العليا في الهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب في إيقاف تلك الاختبارات ؟ ومن جانب أخر هل مقبول أن تنظم تلك الإختبارات في العطل الرسمية للدولة ؟ وهل يعد ذلك زيادة أنفاق مالي على ميزانية الهيئة؟ .

–5 ما هو موقف كل من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين في شأن مصروفات وميزانية إجراء الإختبارات في العطل الرسمية ؟ مع موافاتي برأي الجهتين الرقابيتين في هذا الشأن ؟ مع موافاتي برأي ديوان الخدمة المدنية في شأن تنظيم تلك الإختبارات ومواعيدها وأسباب توقفها حالياً.

محمد الدلال

الفضل يقترح إضافة الأرامل وربات المنازل إلى قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين

أعلن النائب أحمد الفضل عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم (2 مكرر) للقانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين بإضافة المواطنات الأرامل وربات المنازل لأحكام هذا القانون.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كالتالي:

مادة أولى

تضاف مادة جديدة برقم (2 مكرر) إلى القانون رقم (114) لسنة 2014 المشار إليه نصها التالي:

مادة (2 مكرر): «تضاف لأحكام هذا القانون المواطنات الأرامل وربات المنازل».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

صدر القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين وجاء في المادة رقم (2): «تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير، إلا أنه تناسى شريحتين مهمتين من المواطنين، فكان أن تقدمنا بهذا المقترح بإضافة مادة (2 مكرر) تضم المواطنات الأرامل وربات المنازل غير العاملات ولم يسبق لهن العمل، حتى نكفل لهن الصحة والعناية خاصة أن الظروف المعيشة أصبحت صعبة عليهن بالإضافة إلى صعوبة انتظارهن بطوابير المستشفيات، فجاءت نص المادة (2 مكرر) كتالي: «»تضاف لأحكام هذا القانون المواطنات الأرامل وربات المنازل».

عسكر يقترح فتح مكاتب للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة بفتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية وإنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

وقال عسكر في مقترحه:يعاني الشباب الكويتي من صعوبة البحث عن فرصة العمل المناسبة لمؤهلاتهم العلمية والشخصية، فضلا عن المعاناة في تحديد طبيعة الوظيفة المناسبة لهم لعدم معرفتهم جيدا بخصائص وصفات وطبيعة كل وظيفة تطوير آليات التسجيل والمتابعة والتفتيش والتحكيم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – تطوير نظم تسجيل الباحثين عن عمل وآليات متابعة توظيفهم.

2 – تحسين طرق تحديد فرص العمل المتاحة في المنشآت بحيث تتضمن الوصف التفصيلي

عسكر العنزي

والتخصص المطلوب إضافة إلى أوصاف ومؤهلات وخبرات الشخص المطلوب توظيفه.

3 – متابعة مؤسسات القطاع الخاص في تزويد إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية باحتياجها من القوى العاملة بصورة دورية.

4 – تشجيع فتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية.

5 – إنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

6 – رفع مستوي الكفاءة لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدهم بالمهارات والمعلومات والقدرات التي تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة عالية.

7 – تنظيم وتطوير إجراءات إدارة التفتيش بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدها بالكفاءات والإمكانيات اللازمة.

8 – تكثيف الحملات التفتيشية لمراقبة تنفيذ الإجراءات والنظم الخاصة بتشغيل العمالة الوافدة.

9 – رفع مستوى التحكيم العمالي والاهتمام المستمر بتأهيل القضاء في المجالات العمالية والسرعة في حسم القضايا العمالية بحيث لا تتعدى شهر واحد وإجراء التعديلات القانونية المتعلقة بالمنازعات العمالية.